دور الدولة فى ظل
المستجدات العالمية والمحلية

دور الدولة فى ظل المستجدات العالمية والمحلية

دول العالم بمختلف نظمها ومستوياتها التنموية تعمل جاهدة للبحث عن الأساليب التى تمكنها من استغلال مواردها المحدودة أكفء استغلال ممكن يحقق لها أكبر قدر من الرفاهية (الإشباع) الاقتصادى والاجتماعى ، وفى نفس الوقت يجب ألا يغيب تحقيق العدالة الاجتماعية .

والتغير المقصود هنا هو التحول من وضع إلى وضع آخر ـ مختلف عن الوضع السابق فى مرتكزاته وأدواته وتوجهاته (من الاعتماد على التخطيط الشامل المركزى إلى السوق الحرة) من القطاع العام إلى القطاع الخاص . من توجهات إشباع حاجات عامة واجتماعية ومحلية إلى إشباع الطلب والحاجات الفردية والخارجية) .

ذلك يجرى فى ظل مجموعة من المستجدات العالمية والمحلية . لعل فى مقدمتها المنافسة الدولية فى مجال التطوير العلمى والتكنولوجى للإنتاج والتجارة وفى مقدمة التغيرات المحلية ما يعرف بالإصلاحات الهيكلية أو التحرير الاقتصادى .

وفى تلك الورقة سنتعرض لمحاور ثلاث هى : المتغيرات والمستجدات العالمية ، المتغيرات المحلية (بمعنى الإصلاح الهيكلى) . دور الدولة فى ظل المتغيرات والمستجدات عالمية ومحلية .

أولاً : المتغيرات والمستجدات العالمية :

وخلال العقود القليلة السابقة تعرض العالم لمجموعة من التغيرات التى أثرت على العلاقات الدولية وتوجهات التنمية وأدواتها فى مختلف دول العالم وكان من أكثرها انتشاراً ما يطلق عليها العولمة (أى وحدة العالم أو انفتاح واتصال وتأثير دول العالم ببعضها البعض) .

ونوجز فيما يلى أهم المتغيرات العالمية :

1 ـ متغيرات اقتصادية .

2 ـ متغيرات سياسية .

3 ـ متغيرات ثقافية .

4 ـ متغيرات عسكرية .

5 ـ متغيرات تكنولوجية (وهى أهمها) .

ونتعرض لما سبق من تحولات وتغيرات فى إيجاز :

(1) تغيرات اقتصادية :

وتتمثل فى الآتى :

(أ) النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وتسوده حرية التجارة (الجات) وحرية المنافسة .

(ب) تنافس الكتل الثلاث العملاقة (الكتلة الأسيوية ، الكتلة الأوروبية ، الولايات المتحدة) .

(جـ) تفكك الاتحاد السوفيتى ككتلة سياسية واقتصادية .

وتلك التغيرات الاقتصادية تعنى أن هناك عالمًا جديدًا ونظامًا جديدًا مختلف تمامًا عن ما سبقه . ويتطلب أساليب جديدة ونظم جديدة للتوائم معه .

وداخليًا اتجهت معظم دول العالم إلى حرية السوق وما يرتبط به من إجراءات . وما ينتج عنه من آثار .

(2) تحولات سياسية :

ودون الدخول فى تفصيلات ، فإن عالم اليوم هو عالم القطب الواحد ، وأن القوى المؤثرة سياسيًا يمكن تحديدها مجازًا فى :

- الأمم المتحدة ، وعلى قمتها مجلس الأمن .
- صندوق النقد ، والبنك الدوليين

- اتفاقية تحرير التجارة .

وإن كان بعضها يمثل قوى اقتصادية ولكن مردودها الأساسى سياسى ، وعلى قمة الثلاثة يوجد تأثير القطب الواحد .

- العولمة السياسية ، والتى تعنى أن العالم بصدد نشر اتفاقية مثل اتفاقية تحرير التجارة ـ الجات ـ للعولمة السياسية تقوم (1) الديمقراطية ، (2) التعددية السياسية ، (3) حقوق الإنسان . وستكون الاتفاقية مزودة بإجراءات العقوبات لمن يخالف تلك الأسس كالعزل والحصار السياسى والاقتصادى وغيره كما هو واضح ومتبع حاليًا ، مع بعض الدول .

(3) تغيرات ثقافية :

- من الاهتمامات الثقافية المجتمعية إلى الاهتمامات الفردية .
- ظهور أنماط حياة متماثلة ومتأثرة بالأنماط الغربية ، مع زيادة الضغوط والصراعات من أجل الحفاظ على الثقافات القومية .
- الصحوة الدينية وما يرتبط بها سلبًا وإيجابًا .
- تزايد دور المرأة والاهتمام بها .

وهنا يثار السؤال التالى . وما مدى التعارض بين الثقافة الوطنية والثقافات العالمية ؟ وهل من الممكن دمج الثقافة الوطنية فى الثقافة العالمية ؟

(4) متغيرات عسكرية :

ولعل فى مقدمتها محاولة تركز القوة فى يد طرف أو أطراف محدودة . وتفرد بعض الدول بقوى نووية دون غيرها . واختلال وإخلال ميزان القوى العسكرية بصفة عامة فى العالم وبصفة خاصة فى مناطق معينة لصالح النظام العالمى الجديد والقوى المسيطرة عليه .

(5) متغيرات تكنولوجية :

وهذه أهمها وأخطرها ، وأكثرها تأثيرًا على باقى المتغيرات ويمكن اعتبار باقى المتغيرات كنواتج للتغيرات التكنولوجية ومن أهمها :

- التحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة (عصر المعلومات) .
- التحول إلى التكنولوجيا العالمية .
- الحاسب الآلى وتطوراته .
- الاتصالات .
- الهندسة الوراثية .
- الليزر .
- الألياف الضوئية .
- الذكاء الاصطناعى .
- الهندسية العكسية ، وغيرها .

هذه التغيرات والتحولات التكنولوجية انعكست آثارها فى أمور خطيرة[1] .

- انعكست على الوقت . وقللت من قيوده فلم يعد قيدًا . بل أصبح موردًا .
- انعكست على المكان ، ولم يعد البعد المكانى عقبة . بل أصبح المكان موردًا .
- التقليل من أهمية المواد الخام الطبيعية . وتخليق مواد بديلة رخيصة متوفرة .
- المشروعات الصغيرة لا تقل كفاءة فى تحقيق التنمية عن المشروعات الكبيرة .
- الثروة المادية ليست الأساس فى تحقيق التنمية . ولكن الإنسان هو الأساس .

وهذا يعنى أن المجتمع انتقل من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات . والذى من أهم خصائصه :-

- القيود التقليدية المحددة للإنتاج فى المجتمع لم يعد لها ذات التأثير فى ضوء التكنولوجيا والمعلومات الجديدة .
- من العمل العضلى إلى العمل العقلى .

---

(1) أ. د. على السلمى . "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد" . كتاب الاقتصادى . عدد 54 . أغسطس 1992 .

- من إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات .
- من المركزية إلى اللامركزية (من النظام الهرمى إلى النظام الشبكى) .
- من تلوث البيئة إلى حمايتها .
- من استنفاذ الموارد إلى المحافظة عليها وخلق موارد جديدة .
- من الوحدات الكبيرة إلى الوحدات الصغيرة .
- من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى .
- من تزايد دور الدولة إلى تزايد دور القطاع الخاص .
- من إنتاج للسوق المحلى إلى إنتاج للسوق العالمى .

ومن ثم أصبح العالم يعاد تنظيمه بين من يملكون المعرفة ومن لا يملكونها (وهم التابعون) .

ثانيًا : المستجدات المحلية (الإصلاح الهيكلى) :

مع بداية التسعينيات طبقت مصر مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة التى شملت العديد من المتغيرات الكلية ، وهى السياسات التى ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو 1991 . ومع البنك الدولى فى نوفمبر من نفس العام . وقدمت فى إطار ما عرف تحت مصطلح "الإصلاحات الهيكلية أو تحرير الاقتصاد القومى" . وهذه السياسات تسعى إلى إعطاء قوى السوق ـ بديلاً عن التخطيط المركزى ـ والقطاع الخاص اليد الطولى فى تحريك الاقتصاد القومى أملاً فى تحقيق معدلات أعلى للنمو والإنتاجية .

أوضاع الاقتصاد المصرى غداة الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادى حتى عام 1991/1990 (فى ظل القطاع العام) [1] .

من ضمن أهم أسباب الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادى مظاهر الضعف فى

---

(1) عاطف عبيد (دكتور) "لتنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية فى الإصلاح الاقتصادى" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ـ العدد العاشر أكتوبر 1992 ، (ص 13 ـ20) .

الاقتصاد المصرى والتى انعكست على نمو الاقتصاد وتخلف مستوى المعيشة ، ومن أهم تلك المظاهر ما يلى :

1 - انعدام التوازن الداخلى : وأهم مظاهره :

- عجز دائم فى الموازنة العامة للدولة بلغ نحو 26.5٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 1988/87 ، وانخفض إلى 18.8٪ عام 1989/88 ، وإلى نحو 17.3٪ عام 1991/90 . (جداول 1 ، 2 ، 3) .

- قصور العرض الكلى عن ملاحقة الطلب الكلى والدلالة على ذلك ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية فى الرقم القياسى لأسعار الحملة نحو 22.1 للفترة 1985-1990 ، وكذلك من ارتفاع عجز الميزان التجارى من نحو 6 مليار جنيه عام 1986 إلى نحو 18 مليار جنيه عام 1990 .

- ضعف القدرة الادخارية للاقتصاد القومى فى مواجهة متطلبات التهويل الرأسمالى حيث لم تساهم الأوعية الادخارية المحلية سوى بنسبة 3.1٪ فى تغطية عجز العمليات الاستثمارية فى الموازنة العامة عام 1988/87 تحسنت إلى نحو 10٪ عام 1991/90.

- زيادة التشوهات السعرية فى أغلب قطاعات الاقتصاد القومى كنتيجة لسياسة الدعم والإعانات الحكومية ، وأدت إلى خسائر وقصور فى إمكانيات التمويل الذاتى ، وتشوهات فى أنماط الاستثمار الخاص .

2 - زيادة المديونية الداخلية للدولة وزيادة أعبائها

حيث بلغت القروض المحلية لتمويل عجز موازنة الدولة نحو 4.8 مليار جنيه عام 1987/86 ، ارتفعت إلى 8.1 مليار جنيه عام 1989/88 ، انخفضت إلى نحو 6.9 مليار جنيه عام 1991/90 . وقد مثلت نحو 53٪ ، 70.8٪ ، 97.3٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية فى الموازنة العامة للدولة .

جدول (1)

بعض مؤشرات الاقتصاد القومى

البيان / السنوات	90 / 89	91 / 90	92 / 91	93 / 92	94 / 93	95 / 94	96 / 95
الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية بليون جنيه GDP٪	92	109	131	146	163	191	215
معدل نمو GDP٪	4.8	3.5	1.9	2.5	3.9	4.7	4.9
نصيب الفرد من الناتج المحلى GDP بالدولار	640	600	704	778	841	955	1060
إجمالى الاستثمارات من GDP٪	22	21	20	16.3	16.7	16.4	16.5
الإدخار المحلى GDP٪	10	15	17	16.7	15.1	16.9	14.3
الادخار القومى من GDP٪	18	20	21	20	20	20	21
معدل التضخم	21	22	21	15	6	10	7
معلد النمو فى عرض النقود ٪	20	27	14	16	12	11	9
عجز الموازنة من GDP٪	16.5	17.7	5.4	3.5	2.1	1.2	1.3

المصدر : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد مختلفة .

جدول (2)

بعض مؤشرات الاقتصاد القومى

البيان	الوحدة	83/82	87/86	91/90	93/92	94/93	95/94	96/95
(1) السكان :	مليون نسمة	44.70	48.2	54.40	57.3	57.2	59.0	60.2
عدد العاملين	بالألف	12110.7	12418.0	13527.0	14335	14463	14893	15385
الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	21104.7	40884.7	50176.6	134335	139622	146131	153715
الناتج الزراعى	مليون جنيه	3886	8640	9820	22220	23072	23741	24580
عجز الموازنة	مليون جنيه	4845.2	9801	8767	5520	3697	2689	—
الدين العام الخارجى	بليون دولار	15.25	30.5	27.1	27.2	30.9	33	—
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪	٪	43	55.3	27.4	21.1	19.5	14.2	9.1
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ٪	٪	22	25.4	21.5	—	82.5	—	—
سعر صرف الجنيه المصرى	بالدولار	0.30	0.30	0.31	0.30	0.30	0.29	0.295
المتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	—	—	—	—	—	4477.5	5026.5
المدفوعات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	—	—	—	—	—	4427.2	4632.2

المصدر : البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد مختلفة للسنوات من 1993 ، 1996 .

جدول رقم (3)

معدل التضخم / والميزان التجارى / وميزان المدفوعات

السنوات	معدل التضخم ٪	عجز الميزان التجارى (مليون جنيه)	ميزان المدفوعات (مليون جنيه)
1980	24.5	—	—
1985	10.1	4373.4	2401.8 -
1986	19.2	5997.6	2672.7 -
1987	25.1	7991.8	2413.4 -
1988	14.8	12314.1	1560.3 -
1989	21	10889.0	1642.5 -
1990	22	17869.4	3407.1
1991	21	13451.6	12222.9
1992	15.0	17484.9	15923.6
1993	6	17085.9	9620.0
1994	10	20703.1	2559.8
1995	7	28187.1	1254.1
1996	7	32213.8	—

المصدر : البنك المركزى المصرى ـ المحلة الاقتصادية .

البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية .

3 ـ زيادة المديونية الخارجية والأعباء المترتبة على خدمة الدين

حيث بلغ الدين العام الخارجى نحو 31 مليار دولار عام 1987/86 ، بما يمثل نحو 55.3٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وتمثل نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ما نسبته 25.4٪ خلال نفس السنة .

4 - **عدم قدرة معظم شركات القطاع العام على التمويل الذاتي لعملياتها الجارية والرأسمالية** . مما أدى إلى زيادة اعتمادها على الميزانية العامة للدولة وزيادة مديونياتها للقطاع المصرفى حيث زادت تلك المديونية من نحو 5.6 مليار جنيه إلى نحو 11.8 مليار جنيه خلال الفترة 1987/86 - 1990/89 .

5 - **عدم القدرة على توفير فرص عمل** نتيجة لنمو العمالة ومن ثم ارتفعت نسبة البطالة فى مجموع قوة العمل من 5.1٪ عام 1982/81 إلى نحو 7.4٪ عام 1986 ثم إلى نحو 10٪ عام 1992/91 . جداول (3،2،1) .

• سياسة الإصلاح الاقتصادى (1992/91 - حتى الآن) :

مع بداية التسعينيات طبقت مصر مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة التى شملت العديد من المتغيرات الكلية وهى السياسات التى ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى مايو 1991 ومع البنك الدولى فى نوفمبر من نفس العام . وقدمت فى إطار ما عرف تحت مصطلح تحرير الاقتصاد القومى أو الاصطلاحات الهيكلية فى الاقتصاد القومى . وهذه السياسات تسعى إلى إعطاء قوى السوق والقطاع الخاص اليد الطولى فى تحريك الاقتصاد القومى أملاً فى تحقيق معدلات أعلى للنمو والإنتاجية .

وبشكل عام فإن الأهداف المعلنة التى اتبعتها هذه السياسات الجديدة هى علاج الاختلالات الموجودة فى الاقتصاد المصرى وبصفة خاصة العجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز فى ميزان المدفوعات ومواجهة أزمة المديونية الخارجية وعجز الأسعار وإعادة النظر فى وضع القطاع العام من حيث إعادة تنظيمه وهيكلته والإعلان عن برنامج لخصخصة وحداته بالبيع للمواطنين أو للأجانب بما يؤدى إلى زيادة معدل النمو فى الاقتصاد القومى وعدالة التوزيع .

وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الأخذ بهذه السياسة فى مصر ، فمن العوامل الداخلية سوء الأوضاع الاقتصادية وعجز ميزان المدفوعات

وزيادة التضخم من نحو 10٪ إلى 22٪ سنويًا ، زيادة معدلات البطالة من 5٪ إلى نحو 10٪ . وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من 8٪ إلى أقل من 2٪ سنويًا هذا بالإضافة إلى تدني كفاءة القطاع العام . أما عن العوامل الخارجية التى دعت إلى الأخذ بسياسة التحرير الاقتصادى فأولاها فشل نظام التخطيط المركزى (النظام الاشتراكى) فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الشرقى وإقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام واتجاه معظمها إلى التخلص من القطاع العام والعودة إلى الاقتصاد الحر[1] .

وتتلخص برامج الإصلاح الاقتصادى فى نموذجين أحدهما لصندوق النقد الدولى ويطلق عليه برنامج التثبيت Stabilization Programe ويسعى إلى تقليل الاختلال (عدم التوازن) الخارجى والاختلالات الداخلية على المدى القصير وذلك من خلال سياسات تستهدف وضع الاقتصاد القومى أقرب ما يكون إلى الوسائل المتاحة للدولة .

أما النموذج الثانى لبرامج الإصلاح وهو الخاص بالبنك الدولى فيطلق عليه برنامج الإصلاح الهيكلى Stractarial Adjustment Programe ويسعى إلى التأثير على التوازن الكامل للعمالة ذاتها من خلال سياسات تستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية ومعدلات النمو على المدى المتوسط والبعيد[2] .

• مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى :

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى من جانبين رئيسيين[3] :

- جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية ، الذى يحدد الإطار العام للأداء الاقتصادى .

---

(1) معهد التخطيط القومى ، "التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 77 ـ 1992 ـ ص 73 .

(2) معهد التخطيط القومى ، "استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 89 ، 1994 ، ص10 .

(3) وزير قطاع الأعمال العام ، المكتب الفنى ، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى" ، مرجع سابق ، ص8 .

- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية فى المجتمع والذى يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية فى السوق .

• الإصلاح الاقتصادى فى مجال البرامج المالية والنقدية :

يتضمن عدد من الإجراءات والتى تؤدى إلى تحقيق عدد من الإصلاحات فى الهياكل المالية والنقدية فى المجتمع . منها :

1 - تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومى - زيادة موارد الدولة - تخفيض العمالة فى الجهاز الحكومى - تخفيض الدعم - تخفيض الاستثمارات العامة - رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب الأسعار العالمية .

2 - تحرير سعر صرف العملة وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبى وذلك يساعد على تنشيط الصادرات .

3 - تحرير سوق رأس المال بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب بما يؤدى إلى زيادة المدخرات .

• الإصلاح الاقتصادى فى مجال أداء الوحدات الاقتصادية :

وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات التى تؤدى إلى زيادة المنافسة فى السوق وترك الأسعار لقوى السوق سواء بالنسبة للإنتاج أو لعوامل الإنتاج ومن هذه البرامج ما يلى :

1 - برامج الخصخصة أو التخصيص : أى تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع خاص .

2 - خصخصة الإدارة أى فصل ملكية الدولة عن إدارة المشروعات وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للإدارة فى تلك المشاريع .

3 - تحرير الأسواق عن طريق عدم تدخل الدولة فى التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية .

4 ـ تحرير الاستثمار بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين فى الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط فى الاعتبار .

5 ـ تحرير التجارية الداخلية والخارجية وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادر على التصدير .

وإذا تحقق برنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد فإنه يؤدى إلى تحقيق :

1 ـ السيطرة على التضخم العدو الأول للتنمية .

2 ـ تحقيق معدلات نمو مرتفعة تزيد عن معدلات نمو السكان ذلك بما يؤدى إلى تحسن مستوى المعيشة فى جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية مع تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة فى توزيع الدخل .

وقد أدت سياسة الإصلاح الاقتصادى (الإصلاحات الهيكلية) والتى طبقت فى الاقتصاد المصرى بدءاً من عام 1991 ، إلى عدة نتائج منها :

1 ـ تحرير سعر الصرف ، حيث تم ذلك منذ عام 1991 ، وأصبح السعر يتحدد وفقًا لقوى العرض والطلب فى السوق ، مع حرية تعامل البنوك والقطاع الخاص فى العملة الأجنبية ، وقد أدى ذلك إلى استقرار كبير فى أسعار صرف الجنيه ولا يتعدى التذبذب فى سعره أكثر من 2-3٪ سنويًا .

2 ـ تحرير أسعار الفائدة ، فقد أعطيت الحرية لكافة المؤسسات المالية والبنوك لتحديد أسعار الفائدة وفقًا لحالة السوق ، ويتغير سعر الفائدة من بنك لأخر ومن فترة لأخرى . وتم ذلك منذ بداية عام 1991 .

3 ـ تحرير أنماط الإنتاج ، والأسعار ، والتجارة ، تم ذلك سواء للإنتاج الصناعى أو الزراعى ، حيث أصبح الموجه الأساسى للإنتاج هو العرض والطلب ، وذلك بعد أن كان تحديد نوع وحجم الإنتاج وفقًا للخطة ، وبدء فى ذلك منذ عام 1990 .

وارتبط تحرير الإنتاج بتحرير أسعار كافة السلع (ما عدا بعض السلع الغذائية الأساسية) ، وتحرير التسويق الداخلى والخارجى لكافة السلع (ما عدا سكر القصب) .

وارتبط تحرير التجارة برفع يد الدولى عن الاتجار فـى مسـتلزمات الإنتـاج الزراعى كافة وتركت للقطاع الخاص والسوق الحر .

4 ـ تشجيع القطاع الخاص ، حيث صدرت العديد من القوانين التى تحمى وتشجع الاستثمار الخاص ، وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، حيث زادت الاستثمارات الخاصة من نحو 21.9 مليار جنيه خـلال خطـة 83/82 ـ 1987/86 إلـى نحـو 49.2 مليـار جنيـه فـى خطـة 88/87 ـ 1992/91 وتزايد الاستثمار الخاص مستمر .

5 ـ إنشاء وتشجيع سوق رأس المال (البورصة) ، حيث تعد أساسية لتحقيق التحرير الاقتصادى والخصخصة ، وقد تم إنشاء البورصة وبدأت فى مزاولة عملـها منـذ منتصف 1992 .

6 ـ التخلص من القطاع العام (الخصخصة) ، وهى من أشد العمليات مدعاة للجدل فى المجتمع ، وأكثرها حساسية . ولكن بصفـة عامـة تتـم علـى مراحـل بـدءا بالمشاريع والصناعات غير الأساسية ، مع الإبقاء بصفة عامـة علـى الصناعـات الاستراتيجية فى نطاق القطاع العام . وتتم إما بالبيع أو التأجير ، أو المشاركة ولكل إيجابياته وسلبياته .

7 ـ تحسن أداء الاقتصاد القومى ، وبإيجاز فقد أدى التحرير الاقتصادى إلى العديد من الآثار الإيجابية فى مقدمتها انخفـاض معـدل التضخـم إلـى نحـو 9 ـ 10٪ زيادة الودائع بالعملة الأجنبية إلى نحو 18 مليار دولار (1995) 7 ـ 8٪ ونحـو 21 مليار (1997) ، استقرار أسعار الصرف ، زيادة الصادرات السلعية ، انخفـاض العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى .

8 ـ كما أنه يلزم الإشارة إلى بعض سلبيات مرحلة تحرير الاقتصاد القومى ، وعملية الخصخصة ، فقد أدت إلى زيادة البطالة فى المجتمع وما يرتبط بها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية . كما أن خفـض الدعـم أدى إلـى زيـادة معانـاة الفئات الفقيرة وذات الدخول الثابتة .

مما سبق نخلص إلى بعض الحقائق والسمات فى الاقتصاد والتى نشير إليها فيما يلى :

- الاقتصاد المصرى يعمل وفق اقتصاديات السوق ، وحرية المنافسة ، وحرية التجارة . وذلك بدءاً من عام 1991/90 .
- يوائم الاقتصاد نفسه للتجارة الحرة (الجات) سواء بين دول المنطقة أو العالم .
- يزداد حجم ودور القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى . وفى نفس الوقت يتناقص حجم ودور القطاع العام .
- أن وضعية الاقتصاد المصرى حاليًا تؤهله وتمكنه من التكامل والتعاضد مع عدد من الاقتصاديات الإقليمية العربية أولاً بإنشاء سوق عربية مشتركة أو منطقة تجارة حرة .
- هناك تيقن فى السياسة الاقتصادية المصرية أن التكامل والتعاضد الإقليمى ضرورة ، ويحقق الفائدة لكل الأطراف ، ولكن لابد أن يقوم على ركائز واسس واضحة وثابتة .

ثالثًا : دور الدولة فى ظل المستجدات العالمية والمحلية :

حيث أن المستهدف هو تحقيق التنمية ، وحيث تتمحور التنمية حول عدة نقاط أو ركائز أساسية ، منها :

- تنمية تلبى الاحتياجات الأساسية
- تنمية تعتمد على الذات أولاً .
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة .
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية .
- تنمية بعيدة عن التبعية .
- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة .

ولإيجاد هذه الركائز التى يمكن أن تقوم عليها تنمية شاملة فلابد من دور

للدولة . ليس لهذا السبب فحسب ولكن أيضًا فى ضوء المستجدات العالمية والمحلية والتى قد يتصور معها البعض أن دور الدولة قد توقف أو تلاشى ولكن الواقع يثبت أن العكس هو الذى يحدث ، حيث يزداد دور الدولة فى ظل حرية السوق . كما تزداد صعوبة ممارسة هذا الدور ومتطلباته .

وللدولة دور ـ وفى ظل المستجدات ـ يجب أن تلعبه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو :

- **كشريك فى التنمية** ، فى القطاعات الاقتصادية ومع المستثمرين وذلك فى صور متعددة .
- **ومحفز** ، لتوجيه النشاط الاقتصادى الوجهة الأكثر احتياجًا فى المجتمع عن طريق تقديم حوافز متعددة من ضمنها مثلاً توفير البنية التحتية .
- **مراقب** ، حيث أن دور الدولة فى مراقبة النشاط الاقتصادى يتعاظم فى ظل حرية السوق (مراقبة الدولة للأسواق ، لمواصفات السلع ، ولمنع الاحتكار ... وغير ذلك) .
- **رائدة** ، حيث ما زال للدولة دور الريادة فى المجالات والقطاعات التى لا يقدم عليها القطاع الخاص ، حيث أنها قد تكون غير رابحة (قطاعات الخدمات الاجتماعية) ، أو ذات عائد بعيد المدى (البحوث ، التكنولوجيا والتطوير) .
- **ميسر لأمور الاستثمار** ، حيث تسهل إمكانيات وإجراءات الاستثمار وقوانينه بما يشجع كبار وصغار المستثمرين على استثمار أموالهم .

هناك دور أساسى للدولة ـ كان ولا يزال ـ فى عامة الدول النامية . ألا وهو **"دور الدولة فى الحد من الفقر"** .

وفى السابق كان هناك تحديات معينة تواجهها الدولة[1] ومازالت كالحد من الفقر . وتحقيق التنمية المستدامة . إلا أنه قد ظهرت تحديات جديدة مثل / إدخال

(1) التمويل والتنمية ـ سبتمبر 1997 .

التكنولوجيا ، ضغوط الزيادة السكانية ، تدهور البيئة ، عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق ، والديمقراطية ... إلخ

وفى ضوء ذلك فلابد للدولة من دور أساسى وأن دولة الحد الأدنى التقليدية[1] لا تستطيع أن تحقق تنمية فى ضوء المستجدات والتحديات السابقة .

ومن ثم فإن التنمية تتطلب دولة فعالة (حكومة كفئة ، قوية) . تكون شريك فى التنمية ـ وتعمل القانون ـ بحيث تشجع وتستكمل أنشطة الأفراد والمؤسسات الخاصة ، وبدون الحكومة الجيدة والدور الفعال للدولة لا يمكن تحقيق التنمية .

وحتى تؤدى الدولة دورها فى ظل المستجدات والمتغيرات فهناك ثلاث محاور أساسية[2] :

(أ) **الموائمة بين دور الدولة وقدراتها** : بمعنى الاستخدام الأكفأ والأمثل لموارد الدولة . وعدم محاولة تخيل القدرة الأكبر عن الإمكانيات بما يؤدى إلى تبديد المتاح نتيجة تدنى مستوى ما يتم إقامته من مشاريع حكومية معتمدة على الكم الكبير وليس الكيف الكفء .

(ب) **زيادة قدرات الدولة المؤسسية**: بإعادة تنظيم المؤسسات العامة لرفع الكفاءة . والتنفيذ الجيد للقوانين والتشريعات بما يؤدى إلى دعم ودفع عملية التنمية بدون الحاجة إلى حجم أكبر (إضافى) من الاستثمار (مثل رفع يد الدولة / إدخال حرية الإدارة / المنافسة / الحوافز / الخصخصة / الالتزام وإلزام الجميع بتنفيذ القانون ـ هناك مثل يقول هيبة الدولة فى الشارع ـ أى انظر إلى الشارع تعرف قوة الدولة وهيبتها) .

(جـ) **دور الدولة فى الحد من الفقر** : ونتناول المحاور السابقة بشىء من التفصيل فيما يلى:

---

(1) الدور التقليدى للدولة هو : إرساء القانون (والقضاء العادل) ، نشر الخدمات الاجتماعية الأساسية ، توفير البنية الأساسية ، حماية الفئات الأكثر احتياجًا ، المحافظة على وحماية البيئة ، الأمن الداخلى والخارجى .

(2) صندوق النقد والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ سبتمبر 1997

(أ) المؤائمة بين دور الدولة وقدرتها :

تتصف الدول النامية بمحدودية قدراتها إلا أن هناك مجالات عديدة تستطيع أن تعمل فيها الدولة دوراً أساسيًا ودون الحاجة إلى إمكانيات وقدرات جديدة ، ولكن فقط استخدام ما هو متاح بكفاءة مع تطويره . فمثلاً عن طريق **تدعيم نظام السوق** : فطالما أن المجتمع سيعمل وفق حرية السوق . مما يستوجب تدعيم وتطوير هذا النظام عن طريق :

1 ـ إرساء وحماية حقوق الملكية ، عن طريق التشريع ، تسهيله وتطويره ، تسهيل وخفض تكلفة التسجيل ، تطوير الشهر العقارى .. وغيره .

2 ـ فرض قيود قوية (عقابية) على الأعمال غير المشروعة . (مثل قانون الشيك ، وأعمال وضع اليد ، وحماية أملاك الدولة) .

3 ـ آليات فعالة لحل المنازعات وإنشاء ودعم القضاء التجارى والمالى .

4 ـ توفير المعلومات والمعرفة عن الشركات والشركاء بما يخلق مجال للمنافسة القائمة على أسس واضحة .

5 ـ تنظيم السوق ، حيث أن الدولة هى التى تضع قواعد نظام العمل بالسوق . وحماية المستهلك ، وحماية البيئة ، وتعزيز المنافسة ، ومنع الاحتكار كل ذلك إذا وضع بكفاءة يساعد على عدالة السوق وتقبل المجتمع لنتائجها ، وإلا إذا كان التنظيم سيئ سيسبب نتائج سلبية ويوجد انحرافات .

6 ـ تنظيم سوق الموافق على وجه الخصوص ، لأن لها سمات خاصة ، منها حاجة جميع أفراد المجتمع لها . ولا يمكن تجزئتها على أكثر من مشروع (مياه الشرب ، الصرف الصحى ، الكهرباء ، سكة حديد ، الاتصالات) ... ولا يمكن تصفيتها وتوجيه مواردها لاستخدام آخر . ومن جوانب التنظيم المطلوبة (الملكية / حقوق الاستخدام / السقف السعرى للخدمة / نوعية الرقابة المطلوبة / جزاءات التقصير ...) .

7 ـ تنظيم القطاع المالى ، ضمان صحة النظام المالى من خلال آليات تحوطية ،

كضرورة توفير المعلومات ، والشفافية ، والإعلان عن المحافظ المالية والمراجعة .

وهذا التنظيم **لا يعنى تدخل الدولة** فى النشاط أو تحديده سواء فى المرافق ، أو القطاع المالى ، إنما يعنى ضمان صحته وحسن أداءه ، وفقًا للنظام والقانون .

8 ـ السياسة الصناعية ، حيث تستطيع الحكومة مساندة التنمية الصناعية (توفير المعلومات / التوجيه / التعليم والتدريب / الشراكة ...)

(ب) تحسين وزيادة القدرة المؤسسية للدولة :

لابد أن نؤكد أن الحكومة الفعالة ضرورة للتنمية ، والمطلوب آليات تمكن الدولة من أن تتصرف بما يفيد المصلحة العامة دون التدخل فى الأنشطة الاقتصادية .

وهناك ثلاث مجموعات من الآليات المؤسسية والمترابطة فيما بينها والتى يمكن أن تزيد من قدرة الدولة ومؤسساتها وتشمل :

القيود والقواعد ، التعبير عن الرأى والمشاركة ، الضغوط التنافسية .

(1) القيود والقواعد :

وهى التى تحكم تصرفات المؤسسات ، والأفراد داخل المؤسسات ، والمجتمع . وأهم متطلبات تحقيقها نظام قضائى قوى مستقل كفء سريع . مع الفصل بين السلطات بما يزيد من الثقة فى القواعد القائمة واستمراريتها . وعدم الانفراد بتغيرها . كما أن استخدام التحكيم الخارجى يدعم الثقة فى النظام القضائى المحلى (فى حالة الشركات والمؤسسات الأجنبية والدولية) .

(2) التعبير عن الرأى والمشاركة :

مثل مجالس مشتركة للتنسيق بين القطاعين العام والخاص ، ودراسات استطاع رأى العملاء (دراسة السوق) ، ومشاركة الأفراد فى الاختيار ووضع الأولويات (المشاركة الشعبية فى التنمية ، مثال ذلك : البرنامج القومى للتنمية الريفية "شروق") .

(3) الضغوط التنافسية :

بما معناه الحد من الاحتكار ، وإعطاء الفرص ـ وخلق المناخ ـ لأن تقوم المنافسة وتؤدى دورها من أجل صالح المجتمع فى كافة قطاعات الدولة ، اقتصادية ، إنتاجية ، وخدمية ، والقطاع الحكومى كذلك . وذلك عن طريق إعمال إليات السوق .

(جـ) دور الدولة فى الحد من الفقر :

من ضمن تعريفات الفقر هو أنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة . وحيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويوجد ارتباط قوى بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر . فانخفاض الدخل ، وسوء التغذية ، ونقص وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة . هذا بالإضافة إلى تدنى أو انعدام المشاركة السياسية للسكان ، جميعها مؤشرات لانتشار ظاهرة الفقر .

وفى مصر ليس هناك تحديد رسمى لنسبة الفقر من مجمل السكان ، إلا أن بعض الدراسات الأكاديمية حددت نسبة الفقراء لإجمالى السكان بنحو أكثر من 40٪ وتعد نسبة مرتفعة ـ حتى ولو أقل من ذلك ـ وتدل على تدنى مستوى المعيشة ، وشدة التأثر بالتغيرات الاقتصادية بصفة عامة والمؤثرة على الدخول بصفة خاصة .

وبإدخال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية تصبح تلك الفئات هى أشد الفئات تأثرًا بنتائج تلك الإصلاحات حيث يعانى الفقراء فى المدى القصير من تلك النتائج [1] . مما يتطلب أن تقوم الدولة بإجراءات معينة علاجًا لتلك الآثار .

كما أن هناك عدة تحديات[2] تجابه الدولة فى مرحلة الانتقال إلى اقتصاديات السوق ومع سياسات الإصلاح الاقتصادى . ومن تلك التحديات التى على الحكومات التعامل معها ، كيفية تشجيع العاملين على الانتقال من الوظائف منخفضة الأجر غير المنتجة التى لا توفر سوى ضمان التوظف مدى الحياة . إلى

(1) صندوق النقد والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ سبتمبر 1990 .
(2) صندوق النقد والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ سبتمبر 1990 .

وظائف منتجة فى اقتصاد السوق أعلى أجرًا ولكنها أقل استقراراً ، مع تشجيع العاملين الجدد على تفضيل تلك الوظائف وهى غالبًا فى قطاعات غير حكومية .

ومن تلك التحديات أيضًا ، كيف يتسنى حماية المجموعات الأكثر تعرضًا للمخاطر (الفقراء ، أرباب المعاشات ... الأطفال) من التكاليف الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى .

كذلك ، كيف يمكن تلبية الحاجة إلى خدمات صحية وتعليمية أفضل فى ظل عجز الموازنة والتضخم . كل تلك التحديات وأساليب المواجهة اللازمة لها تقع على عاتق الحكومة وهى ذات ارتباط وثيق بمستوى المعيشة وحالات الفقر فى المجتمع .

ومن ثم فإنه لابد من إجراءات تؤدى إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدها تمهيدًا للقضاء عليها فى المجتمع ، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع الخاص ـ وإن كان هناك جانب من عوائدهم يوجه للنواحى الاجتماعية ـ وبالتالى فلا مناص من أن تتولى الدولة مسئولية وعبء القيام بهذا الواجب إلا وهو الحد من الفقر والقضاء عليه ، أو بمعنى أخر مساعدة الفئات الضعيفة فى المجتمع . ويتمثل الدور الحكومة فى نواحى عديدة نتعرض لأهمها فيما يلى :

(1) العمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية :

وذلك فى مجالات الصحة والتعليم الأساسى وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية وكل تلك النواحى تتولاها الدولة ، وهى جانب أساسى من مسئولياتها . والتقدم فى النواحى الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية ومن ثم معدل النمو فى المجتمع ففى ظل العمل الحكومى فى تلك المجالات حققت دول عديدة تقدم اجتماعى[1] ـ أعلى ـ أعلى مما يتيحه مستوى دخلها (الصين ، سيرى لانكا ،

(1) صندوق النقد والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ سبتمبر 1990 .

شيلى ، كوستاريكا ، كولومبيا) ونقيض ذلك أن النمو المرتفع اقتصاديًا . في غياب العمل الحكومة الفعال فى القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة فى مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل ، باكستان) .

ويعد التعليم الأساسى من أهم التزامات الدولة تجاه المواطنين خاصة غير القادرين ، وحيث يجب التوسع فيه ليشمل كل الأطفال فى سن الإلزام وأن يتضمن عدم تخلفهم أو تسربهم منه . حيث أثبتت الدراسات[1] ،أن زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحدة يرفع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 9٪ وذلك للسنوات الثلاث الأولى من التعليم وبما يعادل 27٪ . بعد ذلك يصبح العائد 4٪ لكل سنة ولمدة ثلاث سنين أخرى بما يحقق 12٪ . أى أن التعليم لمدة ستة سنوات فقط يزيد الناتج المحلى الإجمالى 39٪ . وقد اهتدت إلى هذا الأساس الدول الأسيوية المنطلقة حاليًا والتى تعرف بنمور آسيا ، حيث ركزت على التعليم والتدريب بالإضافة إلى التحرير الاقتصادى مما أتاح لها هذه الدفعة التنموية القوية .

ليس هناك من بديل لدور الدولة فى هذا القطاع ، سواء فيما يتعلق بتمويله لإتاحة فرص التعليم ، أو بتخطيطه فيما يتعلق بمحتواه والذى يرتضيه المجتمع وستستمر الحاجة إلى دور الدولة فى التعليم فى الدول النامية للفترات الزمنية القادمة حتى تحقيق مرحلة نمو متقدمة .

يضاف إلى ما سبق دور الدولة فى قطاع الخدمات الصحية ، وحيث يعد المستوى الصحى وراء إنتاجية المجتمع ، ومع انخفاض مستويات الدخول وارتفاع الأسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك إمكانية لدى الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية ، ومن ثم وجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للقطاعات الأقل دخلاً فى المجتمع . وهنا يمكننا الاقتراح بأن تقسم تلك الخدمات إلى عدة نوعيات تشمل[2] :

---

(1) مؤشرات التنمية الدولية ، تقرير عن التنمية فى العالم 1991 ، البنك الدولى 1991 .

(2) معهد التخطيط القومى "دور الدولة فى مرحلة التحرير الاقتصادى" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (92) ، 1994 ، ص97 .

- خدمات الصحة الأساسية للفقراء .
- خدمات صحة الأطفال الفقراء .
- خدمات صحية للأمهات والأطفال الرضع الفقراء .
- خدمات التأمين الصحى .
- خدمات صحية عامة .

ولابد أن تقوم الدولة بدورها فى النواحى الخمس السابقة . أن تحدد المجموعات المستهدفة جيدًا . وأن يتم تخصيص الاحتياجات الاستثمارية بحيث تغطى تلك الحاجات ، ولا يمكن أن تترك النواحى الصحية نهبًا لقلة الاعتمادات المالية ، حيث يجب أن تعطى أولوية فى تمويلها ولو بفرض نوعيات معينة من الضرائب لتلك الخدمات مع التأكيد الحاسم على نوعية الخدمة المقدمة للمحتاجين .

ودور الدولة لازم كذلك ـ خاصة فى ظل التحرير الاقتصادى ـ فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى . وتوفير شبكات أمان الفقراء ، وفى توفير المرافق الأساسية ، حيث لن يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فى تلك المجالات معدومة العائد . وعلى ذلك فإن العمل الحكومى لازم فى المجالات الاجتماعية لضمان تحقيق أهدافها بغض النظر عن الجوانب الاقتصادية وما تحقق من مستوى اقتصادى .

ولزومية دور الدولة فى المجالات الاجتماعية تؤكدها تجارب دول عديدة حققت تقدم اجتماعى أعلى مما يتيحه مستوى دخلها (مثل الصين ، سيرى لانكا ، شيلى ، كوستاريكا ، كولومبيا) وذلك راجعًا لدور الدولة . ونقيض ذلك فإن النمو المرتفع فى غياب العمل الحكومى الفعال فى القطاعات الاجتماعية لم يحقق مكاسب مماثلة فى مجال التنمية الاجتماعية مثل البرازيل وباكستان[1] كما سبق الإشارة .

(2) دور الدولة فى استخدام آلية الأسعار فى زيادة الدخول الحقيقية للفقراء :

بما يعنى أنه فى إمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع

(1) صندوق النقد والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ سبتمبر 1990 .

اقتصادية أفضل للفقراء. حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التى يتيحها الفقراء أو القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل كالقطاع الزراعى .

فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات . فزيادة أسعار السلع الزراعية (كالقطن ، الأرز ، القمح ...) يؤدى إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالة الزراعية على أجور أفضل مما يؤدى إلى رفع مستوى القطاع الريفى والحد من الفقر فيه .

وحيث كان العكس هو السائد ، بتسعير السلع الزراعية بأسعار أقل من أسعارها السوقية الحقيقية ـ داخليًا وخارجيًا ـ وتحصل الدولة على هذا الفرق ـ بالنسبة للصادرات أو تعتبر دعمًا للقطاعات الأخرى بالنسبة للسلع التى تستهلك داخليًا مما أدى إلى النتائج المعروفة بالقطاع الزراعى والآثار السلبية المترتبة على ذلك سواء فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى أو الدخل أو مستوى المعيشة فى القطاع .

وفى ظل التحرير ـ حرية السوق والأسعار ـ فإن للدولة دور كذلك بالنسبة لإمكانية استخدام الأسعار والأسعار النسبية ـ خاصة ـ فى دعم صغار المنتجين والمستهلكين ، حيث يمكن للدولة أن تدخل السوق كمشترية لبعض المحاصيل والسلع بما يؤدى إلى رفع أسعارها ويمكنها كذلك الحد من واردات بعض السلع عن طريق التعريفات الجمركية فترتفع أسعار السلعة المحلية بما ينعكس على دخل منتجيها .

كما يمكن للدولة أن تحدد سعر أساسى وتضمنه عن طريق استعدادها للشراء به ، كما أن حصول المنتجين على أسعار صادراتهم يؤدى نفس الغرض .

أما بالنسبة للمستهلكين فعن طريق أسعار السلع التى يستهلكها فقرائهم يمكن الحد من الفقر وزيادة دخولهم الحقيقية إذا تم خفض أسعار تلك السلع . وذلك ممكن عن طريق قيام الدولة بالحد من الوسطاء . وخفض الضرائب عليها . وقيام شبكات توزيع شبه حكومية أو تعاونية لخفض التكاليف التسويقية . كذلك يمكن للدولة أن تشترى إنتاج سلعة معينة لتوزعها على الفقراء بسعر التكلفة .

معنى ما سبق أنه فى ظل التحرير وحرية السوق والأسعار . ستظل آلية الأسعار أداة يمكن للدولة عن طريقها تنفيذ سياسات اجتماعية (واقتصادية) مستهدفة فى المجتمع لصالح فئات معينة .

(3) الاستثمار فى رأس المال البشرى :

والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن ثم أعلى أجرًا ودخلاً وبالتالى تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر .

والاستثمار فى رأس المال البشرى لازم لكل مجتمع حتى يستطيع تحقيق التنمية . وخير دليل على ذلك ما حققته الدول الأسيوية من تقدم معتمدة على تطوير القوى العاملة ، وقد حققت طفرات تنموية كبيرة .

وفى ظل التحرير الاقتصادى يلزم دعم الاستثمار فى رأس المال البشرى خاصة فيما يتعلق بالتدريب التحويلي ، حيث ستؤدى عملية الخصخصة إلى التخلص من أعداد كبيرة من العاملين ، ومن ثم يلزم إعادة تأهليهم لأنماط إنتاجية جديدة يمكنهم مزاولتها .

كما أن إقلاع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين أدت وستؤدى إلى زيادة البطالة بينهم وهم بمؤهلاتهم الحاصلين عليها غير معدين لتأدية أعمال إنتاجية فى المجتمع ، مما يتطلب إعادة تأهليهم وتدريبهم لمزاولة أعمال وحرف وأنشطة يرغبوا فى ممارستها .

إن الاستثمار فى رأس المال البشرى يستلزم إعادة تصميم نظام التعليم بالمجتمع بما يؤدى إلى تخريج أفراد قادرين على العمل المنتج وممارسة الأنشطة الإنتاجية فى الحياة العملية ، وذلك يستلزم مناهج تعليمية نظرية وتطبيقية تتوافق واحتياجات المجتمع الحقيقية وليس لاسترضاء أفراد المجتمع . وكل ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة قد لا يستطيع المجتمع توفيرها بالسرعة اللازمة . ولكن نجاح عملية تحرير الاقتصاد بهدف التنمية هو رهن بإعداد رأس المال البشرى الكفء .

ومن ثم فإن دور الدولة أساسى ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب ، بل أن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسئوليات الدولة . حيث تعد مسئولية الدولة فى إتاحة فرص التعليم والتدريب عند مستويات معينة للفقراء واللذين لا يستطيعون دفع تكلفة الحصول عليه واللذين سيؤدى غياب الدور الحكومى إلى عدم حوصلهم على أى قسط من التعليم . ومن ثم يتأثر الإنتاج فى المجتمع .

ودور الدولة فى مجال تنمية الموارد البشرية يزداد أهمية فى ظل التحرير الاقتصادى لأسباب عديدة ، وأهم جوانب هذا الدور تتضح فى الآتى :

- إعداد المحتوى التعليمى فى المجتمع والإشراف عليه .
- تحمل تكلفة مرحلة التعليم الأساسى لغير القادرين .
- تدريب القوى العاملة التى يحتاجها المجتمع .
- التعليم الفنى .

(4) تطوير البنية الأساسية فى الريف :

يزداد دور الدولة فى ظل التحرير الاقتصادى فى مقاومة الفقر والعمل على رفع مستوى المعيشة ـ خاصة فى المراحل الأولى ـ وتطوير البنية الأساسية فى الريف يساعد علي تحقيق هذا الهدف . فشبكات الطرق ، خدمات النقل ، وتطوير السوق .. كل ذلك يدعم النشاط الإنتاجى من جوانب عديدة .

فربط الإنتاج بالأسواق يؤدى إلى زيادة الاستجابة السعرية للإنتاج وبالتالى يتجاوب العرض مع الطلب ويزداد دخل الزراع . كما أن وسائل النقل وشبكات الطرق أداء هامة وأساسية من أدوات الربط تلك .

وتطوير التسويق ومؤسساته أداة مهمة لكى يحصل المنتجون على عائد مجزى من إنتاجهم مع الحد من ضخامة الهوامش التسويقية . وكل ذلك ينعكس على مستوى المعيشة فى الريف وهو الأكثر فقراً . وبالتالى يمكن الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة .

إن ما سبق عن تطوير البنية الأساسية فى الريف لا يؤدى فقط إلى زيادة عائد المنتج . وإنما أيضًا يؤدى إلى زيادة الإنتاج . فزيادة فرص التسويق وإمكانياته تحفز الزراع على زيادة إنتاجهم الذى يسهل تسويقه ومن ثم زيادة دخولهم .

(5) تسعير الغذاء وتوزيعه :

يؤدى تحرير الاقتصاد القومى وإطلاق حرية السوق والأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع ـ خاصة فى المراحل الأولى ـ ، وفى الدول الفقيرة وحيث مستويات الدخول منخفضة ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء وينخفض مستوى معيشتهم ومن ثم فلابد من قيام الدولة بدور فى تسعير الغذاء الضرورى ، وضمان حصول محدودى الدخل على احتياجاتهم الغذائية .

ومن ثم فإن دور الدولة فى هذا المجال يمكن توضيحه فيما يلى :

- إما تسعير الغذاء الضرورى بأسعار عادلة للمنتج والمستهلك .
- أو شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة .
- ضمان حد أدنى من الغذاء الضرورى بأسعار مناسبة للفقراء .

تسعير الغذاء الضرورى (السقوف السعرية) : هناك عدة سلع تعد لازمة وضرورية لاستمرار الحياة فى الدول النامية مثل الخبز ، الزيوت ، السكر .. ومن ثم فإن ترك أسعارها للسوق الحر بدون تدخل من الدولة وخاصة فى المراحل الأولى للتعديلات الهيكلية سيؤدى إما إلى ارتفاع كبير فى أسعارها أو اختفائها من السوق وتزداد معاناة الفقراء .

مما يستدعى تدخل الدولة بأى صورة من الصور . ومن تلك الأساليب تحديد السقف السعرى لكل سلعة ضرورية . بمعنى تحديد الحد الأقصى للسعر الذى يجب أن تباع السلع بأقل منه . ويتم ذلك بالاتفاق بين الدولة وممثلى المنتجين . وممثلى التجار . وبالتالى فإنه إذا زاد السعر عن الحد الأقصى يصبح من حق الدولة التدخل المباشر لحماية فقراء المستهلكين وذلك عن طريق طرح كميات إضافية فى السوق

أو فتح الاستيراد ، أو غير ذلك من الأساليب التى تؤدى لانخفاض السعر تحت الحد الأقصى (السقف السعرى) السابق تحديده حماية لأصحاب الدخول الصغيرة . وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعرية يستخدم أيضًا بالنسبة للخدمات الأساسية فى عديد من دول الاقتصاديات الحرة .

شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة ، وعلى أساس عدم تحمل الدولة أى دعم ، ولكن فقط ينحصر دورها فى خفض الهوامش التسويقية التى يغالى الوسطاء فى الحصول عليها ، كذلك ضمان انسياب العرض دون اختناقات فى مقابلة الطلب وعدم ارتفاع الأسعار .

وقد يبدو هذا الأسلوب أكثر تدخلاً من قبل الدولة عن سابقه ، ولكن يحد منه وجود شبكة لتوزيع الغذاء شبه حكومية ، أو خاصة بإشراف الدولة تقوم بمهمة التوزيع وبما يؤدى إلى تدنية الهوامش التسويقية والتى تصل فى بعض السلع الغذائية ـ وخاصة الزراعية الطازجة ـ إلى أكثر من 100٪ .

ضمان حد أدنى من الغذاء الضرورى بأسعار مناسبة للفقراء . حيث يجب أن يتضمن التحرير الاقتصادى والإصلا ح الهيكلى عقدًا اجتماعيًا جديدًا يمكن من خلا له وضع برنامج تأمينى يمكنه أن يعوض إلغاء الدعم المباشر وغير المباشر لأصحاب الدخول الصغيرة وقد يتأتى ذلك عن طريق شبكات أمان معينة . أو بواسطة فرض ضريبة معينة توجه حصيلتها لدعم سلع الفقراء . كذلك عن طريق توجيه شبكات التوزيع إلى المناطق الفقيرة أو العشوائيات بما يؤدى إلى خفض التكاليف التسويقية ومن ثم سعر المستهلك .

وفى هذا الصدد هناك إمكانية لإيجاد علاقة جديدة ومتكاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص حتى يمكن مجابهة الاختلالات فى مرحلة الإصلا حات الهيكلية . مثل علاقات التوزيع والتسويق والخدمات المرتبطة بهما بما يخدم المشروعات الخاصة الصغيرة والمستهلك . حيث يمكن للمشروعات الصغيرة القيام بأنشطة

التسويق والتوزيع بكفاءة مرتفعة وبتكلفة منخفضة بإشراف ورقابة الدولة وذلك يعود على أسعار المستهلك وهنا دور أساسى للصندوق الاجتماعى . ويعد هذا إحدى المجالات التى منها يمكن إيجاد علاقة جديدة بين القطاعين وهناك مجالات أخرى عديدة .

(6) مشروعات التوظيف ، وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة :

ومن أهم آثار ونتائج التحرير الاقتصادى وإعادة الهيكلة زيادة البطالة ، إما لتوقف الدولة عن القيام بدورها فى تعيين الخريجين . وإما لإستغناء العديد من المشاريع العامة التى يتم خصخصتها عن فائض العمالة لديها ، والبطالة تسبب المشاكل العديدة فى المجتمع والتى لابد للدولة من بحث سبل القضاء عليها .

ومن أهم أساليب الحد من البطالة وإتاحة مزيد من فرص العمل فى المجتمع مشروعات التوظيف العامة ، والمشروعات الصغيرة لتشغيل الشباب ومشروعات التشغيل العامة وهى الممولة من ميزانية الدول والتى تنصب أساسًا على الخدمات . مثل إنشاء المرافق ، والطرق وغيرها . وهى مشروعات ضرورية للمجتمع ولكن عائدها الاقتصادى طويل الأجل . كذلك فهى ذات مردود مالى فى المجتمع بما يدفع عملية التنمية ومن ثم إتاحة مزيد من فرص العمل فى المستقبل . وثانيًا . تشغيل مزيد من العمالة فى المدى القصير والحد من مشكلة البطالة .

أما المشروعات الصغيرة ، فهى ممولة من خارج ميزانية الدولة . وقد يكون لها صناديق خاصة لتمويلها . وتقدم قروضًا محدودة للشباب مع المشورة الفنية والتسويقية . وهى بذلك تتيح عديد من فرص العمل للشباب وقد يجابهها عديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية التى يلزم العمل على تذليلها حتى تستمر وتنموا وتستوعب مزيدًا من الأيدى العاملة . وخير مثال لذلك هو الصندوق الاجتماعى وما أتاحه من تمويل للمشروعات الصغيرة (نحو 80 ألف مشروع) وما ترتب على ذلك من فرص عمل .

• **توجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة :**

تعانى المناطق الفقيرة بطبيعتها من قلة الاستثمارات بها وندرة فرص العمل وزيادة البطالة وما يرتبط بذلك من مشكلات . والمناطق الفقيرة قد تكون بأطراف المدن أو القرى أو الأقاليم ، ودفع الاستثمارات بهذه المناطق يعد ضرورى لطول حرمانها ، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر . ومن ثم يلزم تنميتها ويتأتى ذلك عن طريق إتاحة الخدمات ونشر المشروعات التى تستوعب أيدى عاملة وتطور من أسواق تلك المناطق سواء الصناعية أو الزراعية . كما أن الوصول إلى الفقراء وإشراكهم فى تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التى تخدمهم يعد من ضمن أهم عوامل نجاح تلك المشروعات فى تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم . وهذا ما يتم حاليًا بواسطة برنامج "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة .

كما أن هناك نوعية من المشروعات التى توفر فرص عمل وتحتاج لتمويل صغير للغاية (من 1000 ـ 3000 جنيهًا) ، وهى التى بدأت فيها عديد من جهات التمويل (الصندوق الاجتماعى ، صندوق التنمية المحلية) . وهذه النوعية من المشاريع تعتمد على البيئة وما يوجد من إمكانيات وما تحتاجه من خدمات أو منتجات كما أنها توفر فرص عمل لعدة أفراد كبارًا وصغارًا .

• **تمويل برامج الدولة للحد من آثار الإصلاح الاقتصادى على الفقراء :**

مما سبق اتضح أن التحرير الاقتصادى أصبح سمة عامة لمعظم اقتصاديات الدول النامية ـ والتاريخ يعيد نفسه بصور مختلفة ، حيث كانت مرحلة الستينيات هى مرحلة التحول الاشتراكى أصبحت مرحلة التسعينيات هى مرحلة التحرير الاقتصادى ، ولعمليات التحول تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية التى يتحملها المجتمع وخاصة الفئات الضعيفة فيها . ولذا وجب اتباع الأساليب السابقة الإشارة إليها للحد من تلك الآثار .

والأساليب المشار إليها تتطلب تمويلاً خاصة بعد إلغاء الدعم ورفع الدولة يدها عن القطاع العام والأسعار الاجتماعية لسلع الفقراء وتشمل مصادر التمويل لبرامج مساعدة الفقراء للحد من آثار الإصلاح الاقتصادى . ما يلى :

فرض ضرائب جديدة : من أصعب الإجراءات التى يتقبلها المجتمع . وإن كانت أكثر الأساليب ضماناً لتحقيق عائد يمكن توجيهه لتمويل برامج الدعم .

ومن الممكن أن تتعدد أنواع تلك الضرائب بحيث تؤدى عدة أهداف فى ذات الوقت تحقق العائد اللازم . مثال ذلك :

- فرض ضرائب على السلع الكمالية ، وهنا يجب تحديد السلع الكمالية بكل دقة ، مع إعادة تحديدها كل فترة زمنية حيث تنتقل السلع من كمالية إلى غير كمالية وفقًا لمراحل التطور فى المجتمع .
- فرض ضرائب على الشرائح المرتفعة من استخدام الطاقة الكهربائية المنزلية .
- زيادة شرائح الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة ، ويجب تحديد مستويات الدخول كل فترة زمنية ذلك نظرًا للتضخم الحادث فى المجتمع والذى يصاحبه ارتفاعًا كبيرًا فى مستويات الأسعار .
- زيادة الضرائب على السلع غير الهامة (الضارة) كالسجائر وما يماثلها .

- زيادة فئات الضرائب على المهن الحرة (التجارية والصناعية) . والأهم من ذلك الاجتهاد فى جبايتها ، حيث يكثر التهرب الضريبى فى المجتمع ، خاصة من صغار الحرفيين الذين يحققون دخولاً كبيرة ولا يسددون عنها ضرائب ، كذلك تجار العقارات .

• **خفض الخدمات المقدمة للفئات الميسورة فى المجتمع :**

كثيراً من المجتمعات النامية ـ ومصر من ضمنها بالطبع ـ تقدم عديد من الخدمات أما بأسعار التكلفة ، أو تقل عن التكلفة (مدعمة) ، أو مجانية . والتى منها التعليم ، الصحة ، النقل ، والمواصلات ، والمرافق ، الطاقة وغيرها .

ولما كانت الاستفادة من هذه الخدمات تعم كل من الفقراء والأغنياء فإنه فى ظل التحرير الاقتصادى يجب التفرقة بينهما فى الحصول عليها . حيث تقدم تلك الخدمات للقادرين بأسعار السوق ومن الممكن أن تحمل هامشًا يغطى تكلفة تقديمها للفقراء . وفى نفس الوقت فإن تقديم تلك الخدمات بأسعار السوق يؤدى إلى ارتفاع مستواها وحسن نوعية الخدمة . ومن هذه الخدمات التى يجب أن تزداد أسعارها لتحسين نوعيتها .

- خدمات التعليم .
- خدمات الصحة .
- خدمات النقل والمواصلات .
- خدمات المرافق .

ففى ظل التحرير الاقتصادى ليس هناك مبرراً لتقديم خدمات مجانًا للقادرين . كذلك ما يقدم من دعم للمرافق وفى مقدمتها النقل والمواصلات مما أدى إلى تدنى مستوى تلك الخدمات . وتحمل القادرين لتلك التكلفة سيؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة مما يكنها من مواجهة تكاليف برامج الإصلاح الاقتصادى .

وقد يثار سؤال فى كيفية مواجهة الفقراء لتلك الزيادة فى أسعار الخدمات

والإجابة قد تكون ببحث سبل تقديمها للفقراء دون زيادة فى تكلفتها ، وهناك أكثر من أسلوب لذلك .

• **المعونة الأجنبية :**

تقدم البلدان المتقدمة (الصناعية) معوناتها للدول النامية لأسباب عديدة ، قد يكون من أهمها الدفاع عن النظام الحر للتجارة الدولية وتوسيعه . وتيسير تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود مع اتباع تلك الدول لسياسات اقتصادية داخلية تعزز الادخار على المستوى العالمى وتحقيق نمو مضطرد غير تضخمى ، مع تشجيع نقل التكنولوجيا وحماية البيئة .

وقد يكون هناك أهداف سياسية أيضًا تسبق الأهداف الاقتصادية السابق الإشارة إليها ، ومع تعدد دوافع المانحون من سياسية ، استراتيجية ، تجارية ، إنسانية فإن الإقلال من الفقر ومجابهة أثاره ليس له أولوية عند الدولة المانحة حيث يفضلون بصفة عامة تمويل الإنشاءات الرأسمالية المادية التى تساعد شركاتهم ومصدريهم . كما أن نحو 40٪[1] من مخصصات المعونة يتجه إلى الدول متوسطة ومرتفعة الدخل وليس هناك ربط بين مخصصات المعونة والفقر فى كل دولة .

وبالتالى فإنه لا يمكن أن يعول كثيرًا على المعونات الأجنبية فى مساعدة أصحاب الدخول الدنيا فى المجتمع . ذلك بالإضافة إلى أن كثيرًا من المشروعات الموجهة لمكافحة الفقر لا تصل للفقراء بسبب نقص الالتزام الحكومى بمساعدة الفقراء وما يكون منتشر من فساد فى الأجهزة المعنية .

وتعد وكالات التمويل الدولية هى واجهة الدول المتقدمة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية العالمية . ولصندوق النقد برامج لمساعدة الفقراء خلال تطبيق برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية . حيث تهدف برامج التكيف التى يدعمها صندوق النقد إلى الموائمة بين الطلب الداخلى والموارد المتاحة فى

(1) صندوق النقد والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ سبتمبر 1990 .

الأجل القصير ، مع تحقيق نمو كفء يتسم بالاستمرارية ولوقع هذه الإصلاحات على الفئات الضعيفة فى المجتمع يخفف البنك من تلك الآثار بعدد من البرامج لمساعدة الفقراء . حيث يبدأ بتحديد من هم الفقراء والأشد فقرًا فى الدول النامية ، ثم يعمل على مساعدتهم على تحمل آثار الإصلاحات الاقتصادية من خلال :

- الدعم المقنن والمحدود والموجه للغذاء .
- الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التى يحتاجها الفقراء مع ضمان حصولهم عليها ـ قدر الإمكان ـ (كالصحة ، التعليم ، المياه ، الأمهات ، الأطفال ، التدريب) .
- تنفيذ مشروعات موجهة إلى فئات محددة (برامج للتغذية لأطفال المدارس الفقيرة ، مشروعات التوظف ، إعادة التأهيل ..) .
- المساعدة على إصلاح سوق العمل فى تلك الدول ، وذلك بتوفير الضمانات لعمل قوى العرض والطلب فى توجيه عنصر العمل .

• التخلص من خسائر القطاع العام :

وهى من أهم الأساليب التى يمكن أن توفر موارد لتمويل مرحلة الإصلاحات الهيكلية ، حيث يسبب القطاع العام نوعان من الترف من ميزانية الدولة :

1 ـ الدعم الذى تقدمه الدولة للقطاع العام .

2 ـ الخسائر المستمرة (سنويًا) والمتراكمة لوحدات القطاع العام .

والحد من وإيقاف أى من النوعين السابقين من الأعباء . يمكن أن توجه حصيلته لتمويل عملية الإصلاحات الهيكلية ، ولا شك أن العائد الممكن تحقيقه من أى من المصدرين السابقين كبيرًا . ويمكن أن يساهم فى مجابهة آثار الإصلاحات .

موجز

مما سبق يتضح أن هناك عديد من المستجدات العالمية ، والمستجدات المحلية ، فمن المستجدات العالمية ما هو اقتصادى ، سياسى ، ثقافى ، عسكرى . وتكنولوجى . ويأتى فى مقدمة المستجدات المحلية الإصلاح الهيكلى أو التحرير الاقتصادى بمعنى انتقال المجتمع إلى الاقتصاد الحر .

وأيًا من هذه المستجدات أو المتغيرات يتبادر معها للذهن انحسار دور الدولة ، حيث يقل دور الدولة المباشر فى النشاط الاقتصادى كإدارة وتخطيط وإنتاج . وهذا أيضًا يؤدى بالبعض إلى الاعتقاد بأنه لم يعد هناك دور للدولة غير الدور التقليدى .

إلا أن هذا الاعتقاد غير سليم على إطلاقه . حيث فى ظل المتغيرات والمستجدات لا يزداد فقط دور الدولة ولكن أيضًا تزداد صعوبة أداءه والقيام به ، حيث تطلب تأدية هذا الدور أساليب معينة وإجراءات عديدة وأجهزة مبنية على مستويات تقنية وعلمية أكثر تطوراً من ذى قبل . وفى ظل تلك المستجدات يتركز دور الدولة فى الآتى :

- كشريك فى التنمية .
- محفز لتوجيه النشاط الاقتصادى الوجهة الأكثر احتياجًا فى المجتمع .
- مراقب للنشاط الاقتصادى .
- رائدة فى القطاعات والمجالات التى لا يقدم عليها القطاع الخاص .
- ميسر لأمور الاستثمار .
- الحد من الفقر فى ظل المستجدات وأثارها على الفئات الضعيفة .

وحتى تؤدى الدولة دورها فى ظل المستجدات والمتغيرات فهناك ثلاث محاور أساسية :

(أ) الموائمة بين دور الدولة وقدرتها ، بمعنى الاستخدام الأكفء والأمثل لموارد الدولة المتاحة دون الحاجة إلى إمكانيات وقدرات جديدة ولكن باستخدام ما هو متاح بكفاءة مع تطويره . مثال ذلك تدعيم نظام السوق فى المجتمع .

(ب) زيادة قدرات الدولة المؤسسية ، بإعادة تنظيم المؤسسات العامة لرفع الكفاءة ، والتنفيذ الجيد للقوانين والتشريعات بما يؤدى إلى دعم ودفع عملية التنمية بدون الحاجة إلى حجم أكبر (إضافى) من الاستثمار مثل رفع يد الدولة ، إدخال حرية الإدارة ، المنافسة ، الحوافز ، الخصخصة ، الالتزام وإلزام الجميع بتنفيذ القانون .

(جـ) دور الدولة فى الحد من الفقر .

المراجع

1 ـ البنك الدولى ـ "تقرير عن التنمية فى العالم" 1991 .

2 ـ البنك الأهلى المصرى ـ "النشرة الاقتصادية" أعداد مختلفة .

3 ـ على السلمى (دكتور) ـ "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد" ـ كتاب الاقتصادى ـ عدد 54 ـ أغسطس 1992 .

4 ـ عاطف عبيد (دكتور) ـ "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى" ـ مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ـ العدد العاشر ـ أكتوبر 1992 .

5 ـ صندوق النقد الدولى ـ "التمويل والتنمية" ـ سبتمبر 1997 .

6 ـ معهد التخطيط القومى ـ "التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة" ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 77 ـ 1992 .

7 ـ معهد التخطيط القومى ـ "استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر" ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ـ رقم 89 ، 1994 .

8 ـ معهد التخطيط القومى ـ "دور الدولة فى مرحلة التحرير الاقتصادى" ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 92 ، 1994 .

9 ـ وزارة التخطيط ـ (الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1998/97 ـ 2002/2001) ـ إبريل 1997 .